واقع الصحافة العراقية بعد احداث 2003 م

the reality of the Iraqi newspapers after the occupation of Iraq in 2003

أ.م.د هاشم احمد نغيمش Dr: HASHAM AHMAD ALNGMEESH

كلية الاداب– جامعة الانبار

ملخص البحث

تعد المدة التي اعقبت احداث التاسع من نيسان سنة 2003م، من الفترات المهمة في تأريخ العراق، ذلك ان اثار تلك الاحداث لم تستثن جزيئة من نواحي الحياة الثقافية والسياسية والاعلامية الا واثرت فيها بنواحي وصيغ مختلفة، ويعد الاعلام بوسائله كافة من اهم المؤسسات تاثرا بتلك الاحداث، وما صدر عنه من قوانيين وتعليمات تنظم عمل الاعلام في العراق في تلك المدة، لذا فان هذا البحث يوثق لمدة مهمة من تاريخ الإعلام العراقي، ويحاول الكشف عن واقع الإعلام العراقي بعد احداث 2003م، ويتعرف على القوانين والتشريعات التي حكمت ذلك الإعلام ونظمت عملية صدور الصحف والمجلات، وأجازت القنوات التلفزيونية والإذاعات، وصيغ عنوان البحث ليكون معبرا عن محتواه فكان عنوانه: واقع الصحافة العراقية بعد التاسع من نيسان عام 2003م، دراسة وصفية للقوانين والتشريعات التي حكمت الإعلام في العراق.

مقدمة البحث

من المعروف أن احداث 2003 كانت لها أسباب سياسية وعسكرية، وجغرافية لا يتسنى لنا الخوض فيها في هذا البحث، وسبق هذه الاحداث، حصار اقتصادي وعسكري على العراق دام لأكثر من ثلاثة عشر عاما، وسبق هذا الحصار حرب ضروس، حدثت بين إيران والعراق دامت ثماني سنوات(1980_1988م)، ثم تبع تلك الحرب احتلال العراق للكويت في عام 1990م، وتعرض العراق لحرب بقيادة الولايات المتحدة أخرجته من الكويت في عام 1991م، وأضعفت قدراته العسكرية والاقتصادية، وبعد ذلك كله حدث غزو العراق من قبل تحالف مجموعة من الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أدت إلى إسقاط النظام فيه والسيطرة العسكرية عليه في التاسع من نيسان 2003م.

ويعزو البعض تلك الاحداث وسقوط نظام الدولة فيه إلى جملة أسباب سياسية واقتصادية، وعسكرية، وأسباب أخرى تتعلق بأخطاء ارتكبها النظام الحاكم في تلك المدة وسوء إدارته للسياسة الخارجية للعراق[1]، وكان من نتائج الاحتلال تدمير البنى التحتية للبلد وتفكيك المؤسسات الحكومية سواء منها العسكرية أو المدنية، مما أدى إلى فوضى عارمة اجتاحت البلد، رافقها عمليات تصفية جسدية منظمة، قامت بها جهات سياسية قدمت معه، وجهات تشكلت في داخل البلاد، منها ذات توجهات دينية طائفية أو عرقية، فضلا عن قيام بعض دول الجوار من دس استخباراتها وعملائها إلى العراق والقيام بأعمال قتل وتخريب بهدف إحداث مزيد من الفوضى بدافع الانتقام.

وأمام هذه الحالة ظهرت على الساحة العراقية أحزاب عدة، ذات مشارب واتجاهات مختلفة، اجتمع بعضها لدوافع طائفية، وبعضها الآخر لدواعي عرقية، ودخلت فيما بينها بحرب خفية غير معلنة كان ضحيتها المواطن العراقي، المضحى به أولا واخرا.

ورافق ذلك التغير ظهور مؤسسات إعلامية تمثل اتجاهات سياسية ودينية وعرقية مختلفة، وأصبحت الساحة الإعلامية العراقية، ساحة مفتوحة لكل من يريد أن يدلي بدلوه، مع غياب شبه تام للقوانين والأنظمة التي يمكن أن تنظم عمل الإعلام والعاملين فيه.

لذا جاء هذا البحث ليوثق لمدة مهمة من تاريخ الإعلام العراقي، ويحاول الكشف عن واقع الإعلام العراقي بعد احداث 2003م، ويتعرف على القوانين والتشريعات التي حكمت ذلك الإعلام ونظمت عملية صدور الصحف والمجلات، وأجازت القنوات التلفزيونية والإذاعات، وصيغ عنوان البحث ليكون معبرا عن محتواه فكان عنوانه: واقع الإعلام العراقي بعد احداث عام 2003م، دراسة وصفية للقوانين والتشريعات التي حكمت الإعلام في العراق.

وبهدف الإحاطة بموضوع البحث وتغطية جوانبه كافة، فقد قسم إلى مقدمة وإطار منهجي، ومبحثين ومطالب عدة، جاء المبحث الأول بعنوان: الصحافة العراقية منذ نشوئها إلى احتلال بغداد في 2003م، وتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب: الأول حمل عنوان:الصحافة العرقية منذ ظهورها إلى احتلال العراق في 1914م، والثاني جاء بعنوان: الصحافة العراقية في زمن الاحتلال البريطاني والحكم الملكي في العراق، والثالث حمل عنوان: الصحافة العراقية في العهد الجمهوري.

والمبحث الثاني حمل عنوان: الصحافة العراقية بعد احتلال العراق في 2003م، وجاء بثلاثة مطالب: الأول: القوانين والتعليمات المتعلقة بالإعلام الصادرة من سلطة الاحتلال والحكومة العراقية المشكلة من قبله، والثاني: الصحف الصادرة في مدة الاحتلال، والمطلب الثالث حمل عنوان: سمات الصحافة الصادرة في مدة الاحتلال.

وخلص الباحث إلى نتائج أجملها في نهاية البحث.

والله نسال التوفيق والسداد.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولا: مشكلة البحث:

بعد احتلال العراق من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسقوط نظام الحكم القائم فيه، طرأت تغيرات ملحوظة في نواحي الحياة المختلفة في العراق، متمثلة في تغير النظام السياسي، وخضوع العراق للاحتلال، وما تبعه من تغيرات أخرى في النظام الإعلامي والتشريعات التي تنظم ذلك الإعلام.

ويعد الإعلام احد الوجوه الممثلة لبنية المجتمع العراقي، وهو يتأثر ويتغير تبعا للتغيرات التي تطرأ على الساحة العراقية، لذا فان عملية الاحتلال وإسقاط نظام الحكم السائد في العراق، وبالتالي زوال القانون الذي كان ينظم عمل وسائل الإعلام في العراق، دفعنا للبحث عن شكل القوانين والتشريعات والتعليمات التي نظمت العلاقة بين وسائل الإعلام والسلطة الحاكمة، متمثلة بسلطات الاحتلال والحكومات العراقية المشكلة في ظل الاحتلال، لذا فان مشكلة هذا البحث تحددت بتساؤل أساسي هو: ما التشريعات والقوانين والتعليمات التي حكمت الإعلام في العراق بعد احتلاله في عام 2003م.؟

ثانيا: هدف البحث:

بما أن مشكلة البحث تحددت بالتساؤل الموضح أعلاه،لذا فان هدف البحث يتمثل في التعرف على واقع الإعلام العراقي بعد احتلال العراق في 2003م والكشف عن القوانين والتشريعات التي نظمت عمل الإعلام في العراق.

ثالثا: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع الذي يتصدى له، فعملية البحث في مدة الاحتلال عن واقع الإعلام العراقي والتعرف على القوانين والتشريعات التي نظمت الإعلام العراقي، تعد من المسائل التي تحظى باهتمام الباحثين والدارسين في حقل الإعلام، ذلك إن مثل هذه البحوث توثق لمدة مهمة من تاريخ الإعلام العراقي، وتقف على التغيرات التي طرأت على القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الإعلام بعد احتلال العراق في عام 2003م.

رابعا: منهج البحث ونوعه:

يعد هذا البحث احد أنواع البحوث الوصفية التي تتبع منهج المسح، فقد وصف الباحث واقع الإعلام العراقي بعد احتلال العراق، والقوانين والتشريعات التي نظمت عمل الإعلام العراقي،عن طريق مسح الموجود الفعلي من الوسائل الصادرة في تلك المدة، والاستعانة ببعض المصادر التي وثقت لذلك الموضوع.

خامسا: الدراسات السابقة:

اطلع الباحث على مجموعة من البحوث والدراسات التي تقترب من البحث في بعض جوانبه، دون أن تتطابق معه من حيث مشكلة البحث وهدفه، إلا أن الباحث وحرصا منه على الاطلاع على البحوث والدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث، للإحاطة بموضوع البحث بشكل جيد، فقد عاد إلى تلك البحوث والدراسات وافاد من نتائجها.

ويكتفي الباحث ببيان تلك الدراسات والبحوث في هوامش البحث، كلما اقتضت الحاجة لذلك، دون الحاجة إلى عرضها في منهج البحث.

المبحث الثاني

الصحافة العراقية منذ نشوئها إلى احتلال بغداد في 2003م.

أولا: القوانين التي حكمت وسائل الإعلام العراقية منذ ظهورها حتى احتلال العراق في 1914م.

كان العراق قبل عام 1914 يخضع إلى حكم الدولة العثمانية، وفي عام 1858م صدر قانون العقوبات العثماني، والذي تضمن بعض المواد الخاصة بالصحافة والنشر، وفي هذا القانون حددت السلطات العثمانية النشر بالحصول على موافقة مسبقة من الحكومة، وأعطت لنفسها الحق في تجريم النشر الذي يمس بأمن الدولة العثمانية وسيادتها ومعاقبة المخالفين بالغرامة ومصادرة مطبوعاتهم وغلق مطابعهم[2].

وفي عام 1863م صدر قانون المطبوعات العثماني، الذي يعد او قانون خاص بالصحافة والنشر، يصدر في الدولة العثمانية، وفيه ألزمت الدولة الراغبين في النشر الحصول على ترخيص حكومي قبل نشر مطبوعاتهم من صحف وكتب وغيرها[3]، ولم يكن هذا القانون خاصا بالصحافة فقط بل شمل المطبوعات جميعها.

وذهب بعض الباحثين في تاريخ الصحافة العراقية، إلى أن أول تعليمات صدرت لفرض الرقابة على الصحافة في الدولة العثمانية، كانت في عام 1867م، في خلافة الصدر الأعظم (محمد نديم باشا)، الذي اصدر قرارا بفحص الصحف الصادرة في الدولة العثمانية قبل نشرها[4].

وشهدت هذه المدة صدور جريدة (زوراء) في بغداد، والتي تعد أول صحيفة تصدر في العراق[5]، مع أن هنالك كتابات اشارت إلى صدور صحيفة في بغداد عام 1816م باسم العراق[6]، إلا أن عدم وجود نسخة من تلك الصحيفة يجعل من غير الممكن اعتمادها كأول صحيفة صادرة في العراق.

وفي عام 1877م شكلت هيأة رقابية بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني، ارتبطت بمديرية المطبوعات[7]، كانت مهمتها مراقبة المطبوعات ومن بينها الصحف، وكان سبب

تشكيل هذه الهيأة كثرة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، الذي أبدى مرونة تجاه الصحف وخفف من الرقابة عليها في بداية حكمه[8].

وصدرت في هذه المدة أيضا جريدتا (موصل) في عام 1885م، و(بصرة) في عام 1886م[9]، والصحف الثلاث (زوراء، وموصل، وبصرة) هي صحف رسمية تابعة للحكومة العثمانية .

وبعد إعلان الدستور العثماني في 23 تموز 1908م، وتخفيف الضوابط الخاصة بإصدار الصحف، صدر في العراق مجموعة من الصحف والمجلات الخاصة غير المملوكة للدولة، وبلغ عدد الصحف الصادرة في العراق سبع وثلاثون صحيفة ومجلة[10].

وتميزت هذه المدة من تأريخ الصحافة العراقية، منذ إعلان الدستور إلى عام 1914م، بتمتع الصحافة الصادرة في العراق بحيز من الحرية في التعبير عن الرأي وانتقاد السلطة الحاكمة[11].

وفي حزيران 1909م، صدر قانون المطبوعات العثماني الثاني، وهو يمثل نسخة معدلة عن قانون المطبوعات العثماني الأول، نظم بموجبه آلية إصدار الصحف والمطبوعات، واشترط الحصول على ترخيص بالإصدار، فضلا عن التزام الصحيفة بتعيين شخص مسؤول عن ما يصدر فيها أمام الحكومة، ومنعت نشر كل ما من شأنه الاساءة إلى رموز السلطة في الدولة[12].

وبعد الانقلاب العثماني وتسلم الاتحاديين للسلطة في الدولة العثمانية، حدثت انتكاسة كبيرة في حرية الصحافة والتعبير، مما أدى إلى إغلاق عدد كبير من الصحف التي صدرت بعد إعلان الدستور العثماني في 1908م، وسحبت تراخيص الإصدار الممنوحة لها[13]، واستمر التضييق على حرية الصحافة في العراق حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914م.

ثانيا: الصحافة العراقية في زمن الاحتلال البريطاني والحكم الملكي في العراق:

في مدة الحرب العالمية الثانية عانت الصحافة في العراق من ظروف الحرب المتمثلة باحتلال البصرة من قبل الاحتلال البريطاني في 22 تشرين الثاني 1914م، اذ وضعت حكومة الاحتلال يدها على مطابع ولاية البصرة وسخرتها لنشر الدعاية للحكومة البريطانية، بعد أن توقفت جريدة بصرة عن الصدور، وأصدرت حكومة الاحتلال بدلا منها جريدة(الأوقات البصرية)[14].

وخضعت المطبوعات الصادرة في العراق إلى رقابة الحاكم العسكري البريطاني والتعليمات التي يصدرها، والتي تناسب ظروف الحرب القائمة، وبعد ذلك تولت الإدارة المدنية المشكلة من قبل حكومة الاحتلال البريطاني إدارة شؤون الصحافة والنشر في العراق[15]، وكانت مدة الاحتلال البريطاني ليست في صالح الصحافة والعاملين فيها، فقد عمدت حكومة الاحتلال البريطاني إلى منع كل ما من شأنه التحريض على قوات الاحتلال، ودعمت الأقلام التي تمجد الاحتلال وحكومته، وقد أوكلت حكومة الاحتلال مهمة تنظيم شؤون الصحافة والنشر إلى دائرة(قلم المطبوعات) التي كانت تمارس بدورها الرقابة على ما ينشر، وتعطيل الصحف المناوئة إلى سياسة الاحتلال البريطاني[16].

وفي عام 1921م أعلن عن تأسيس الحكومة العراقية، وسمح للأحزاب السياسية بممارسة دورها في الساحة العراقية الأمر الذي انعكس على حرية الرأي والتعبير، وطغى التوجه السياسي على معظم الصحف الصادرة في تلك المدة[17]، وفي عام

1924م أصدرت الحكومة العراقية قانون(منع دخول وسائل الدعاية المضرة) اذ منع بموجبه دخول وسائل الإعلام من صحف ومجلات ونشرات وكتب تضر بمصالح العراق[18]، وفي عام 1931م صدر قانون المطبوعات العراقي رقم(82) الذي ألغى العمل بقانون المطبوعات العثماني، وأعطى صلاحيات لوزير الداخلية بإغلاق المطبوع في حال نشر ما يخالف أحكام هذا القانون[19].

وفي عام 1932م صدر القانون رقم (57) الذي أضاف مواد تشدد من قبضة الدولة على الصحافة وتضيق حرية الرأي والتعبير[20]، ومن ثم صدر القانون رقم(33) لسنة 1934م، الذي أضاف بعض المواد التي تحد من حرية النشر[21]، وفي عام 1937م صدر القانون رقم(44) الذي أعطى صلاحيات واسعة إلى وزير الداخلية في غلق ومصادرة الصحف المخالفة للقانون، وفي عام 1941م، صدرت مراسيم تزيد من صلاحية الحكومة في مراقبة ومصادرة المطبوعات[22].

وفي عام 1954م صدر مرسوم برقم(24) ينظم عملية إصدار المطبوعات في العراق، وتضمن مواد تحد من حرية النشر والتعبير، وألغيت بموجبه جميع الامتيازات والتراخيص بالصدور الممنوحة للصحف والمجلات، وتطلب الأمر حصولها على تراخيص جديدة بموجب هذا المرسوم[23]، وشهدت هذه المدة تأسيس الإذاعة العراقية عام 1932م، وتلفزيون العراق عام 1956م[24]، وكان من أهم مميزات مدة الحكم الملكي، هي سيطرة الدولة على وسائل الاتصال الرئيسة كالإذاعة والتلفزيون وبعض الصحف التابعة للدولة، وفرض الرقابة على كل ما ينشر[25]، وبصورة عامة نجد أن العلاقة بين الحكومة والصحافة تراوحت بين الشد والجذب، اذ كانت الحكومة تتعسف في تطبيق القوانين بحق الصحافة والصحفيين بحجة الحفاظ على امن واستقرار البلد[26]، ولجأت الحكومات إلى منع دخول الصحف والمجلات من خارج العراق الحجة السابقة نفسها [27].

ويصف احد المؤرخين لتاريخ الصحافة انه وبسبب تضييق الحكومات العراقية المتعاقبة لحرية الرأي والتعبير، فان من سمات صحافة العراق في الخمسينات من

القرن العشرين إنها كانت ذات مستوى ضعيف من حيث الفن الصحفي(التحرير والقوالب الصحفية) وليست ذات قيمة تعبيرية عالية من حيث المضمون، فقد وصف مضمونها بأنه يمالئ السلطة ويحابيها خوفا من سيفها المتسلط على رقاب الصحفيين، مما جعلها تفقد ثقة قرائها[28]، ويؤيد هذا الرأي احد الباحثين الذي وصف الصحافة العراقية وكتابها في النصف الثاني من القرن العشرين، بأنهم متأخرون عن الصحافة في مصر ولبنان وسوريا[29].

ثالثا: الصحافة العراقية في ظل الحكم الجمهوري من عام 1958م إلى احتلال بغداد في 2003م :

بعد أحداث تموز 1958م التي أعلن فيها عن قيام النظام الجمهوري في العراق، وتسلم عبد الكريم قاسم السلطة، أصدرت حكومة عبد الكريم القانون رقم خمسين لسنة 1959م، الذي نص على تأسيس وزارة الإرشاد لتكون مهمتها توجيه الشعب العراقي فكريا، ومحاربة الدعاية المضادة لفكر الدولة[30].

ومع صدور هذا القانون وتأسيس وزارة الإرشاد، إلا أن حكومة عبد الكريم قاسم أبقت على عدد من القوانين الرقابية على وسائل النشر، التي صدرت في العهد الملكي، ومنها المرسوم رقم(24) لسنة 1945م، الذي استمر العمل به طيلة مدة حكم عبد الكريم قاسم، والغي بعد إعدامه وسقوط حكومته في شباط عام 1963م[31]، وتميزت مدة حكم عبد الكريم قاسم بتشديد الرقابة على وسائل النشر، والترويج لشخص عبد الكريم بصفته الزعيم الأوحد.

وانحدرت الصحافة العراقية عن مستواها المتدني أصلا، لأسباب منها محاولة عبد الكريم قاسم السيطرة على وسائل النشر والصحفيين للتمجيد لشخصه وانجازاته، ومحاربة الأصوات المعارضة والتنكيل بها، مما أدى إلى غياب الأقلام الواعية وبروز الأقلام المأجورة في تلك المدة، فضلا عن غياب مؤسسة تعليمية تأخذ على عاتقها تعليم مهنة الصحافة والإعلام في مدة حكم عبد الكريم قاسم[32].

وكان عبد الكريم قاسم قد وضع الصحافة العراقية تحت رقابة عسكرية، تخضع لإرادة الحاكم العسكري، الذي اصدر بدوره بيانا يحمل الرقم(131) في الثالث عشر من شهر آب 1960م، فرض بموجبه عقوبات وغرامات على الصحف أو المطبوعات أو النشرات التي تصدر دون إذن مسبق من الحاكم العسكري، ومنع دخول الصحف والمجلات القادمة من خارج العراق[33].

وكانت حكومة عبد الكريم قاسم تدفع الأموال لشراء ذمم بعض الصحفيين، عن طريق المكتب الصحفي لوزارة الدفاع التي يديرها عبد الكريم قاسم بنفسه[34].

وبعد الإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم بادرت الحكومة الجديدة إلى إصدار قانون للمطبوعات في الرابع من نيسان 1963م، والذي الغي في إحدى فقراته العمل بالمرسوم المرقم(24) لسنة 1954م، وأعاد تنظيم إصدار الصحف بإلغاء امتيازات الإصدار القديمة ومنحها تراخيص جديدة[35].

واستمرت الحكومة الجديدة في نهج الحكومة السابقة لها نفسه ببسط سيطرتها على وسائل النشر متخذة في سبيل تحقيق ذلك طرق عدة منها امتلاك الصحف الرئيسية الكبرى ودعمها ماديا ومعنويا، واستخدام القوانين لمنع ظهور وسائل إعلام معارضة لها، والإشراف على وسائل الاتصال عن طريق وزارة الثقافة والإرشاد[36].

وفي عام 1967م صدر القانون رقم(155) لتنظيم عمل الصحافة والطباعة في العراق، وجعل جميع وسائل الإعلام والمطبوعات مرتبطة بوزارة الثقافة والإرشاد، وألغيت بموجبه جميع التراخيص الممنوحة لإصدار الصحف[37].

وبعد تسلم حزب البعث لمقاليد السلطة في العراق في تموز 1968م، اصدرت الحكومة قانون المطبوعات المرقم(206) لسنة 1968م، الذي نظم عمل الإعلام ووسائل النشر بصورة عامة، وفقا لرؤية الحزب الحاكم، وانيطت مهمة الإشراف على وسائل الإعلام والنشر إلى مكتب الثقافة والإعلام في القيادة القومية لحزب البعث

العربي الاشتراكي، الذي تولى مهمة توجيه السياسة الإعلامية في العراق وتحديد ملامحها[38].

وخضعت وسائل الإعلام والنشر في العراق إلى توجيهات الحكومة الممثلة لفكر الحزب الحاكم وتوجهات قادته، فقد تحددت ملامح الإعلام العراقي في تلك المدة بأنها كانت تنسجم مع أطروحات حزب البعث العربي الاشتراكي[39].

وكان من سمات الصحافة العراقية في تلك المدة أنها استمدت عملها ورسمت خطط عملها وفقا لتوجهات النظام السياسي الحاكم المتمثل في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي[40].

وكانت حكومة حزب البعث العربي الاشتراكي، قد أولت الإعلام أهمية كبيرة وطورت وسائله ومؤسساته، وأخضعته إلى نظام الحزب الواحد، وكانت وزارة الثقافة والإعلام تنظم عمل مؤسسات الإعلام الحكومية.

وفي عام 1999م حصل تطور في كم الصحف الصادرة في العراق، بعد أن تولى عدي صدام حسين النجل الأكبر لرئيس جمهورية العراق في تلك المدة، مهام نقيب الصحفيين العراقيين، إذ أسس مجلس الصحف الأسبوعية، وجعله مرتبطا بنقابة الصحفيين العراقيين، وأعطى فسحة في إصدار الصحف الأسبوعية، الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع جديد من الصحف لم يألفه القارئ العراقي، الذي تعود على عدد محدود من الصحف الرسمية، التي تميزت أساليبها الصحفية بالرتابة والملل.

ومع أن هذه الصحف كانت تدار من قبل فريق يتبع إلى النجل الأكبر للرئيس العراقي، إلا أنها تميزت بالجرأة في طرح بعض الموضوعات، مستمدة قوتها من قوة ونفوذ عدي صدام حسين الذي كان يشرف عليها، فقد هاجمت هذه الصحف في مقالاتها وبعض موضوعاتها الوزراء ومكاتبهم وبعض الدوائر الرسمية، وشخصت الكثير من الحالات السلبية التي يمكن أن ترصدها الصحافة في عمل المؤسسات الحكومية.

واستمرت هذه الصحف التي طغت على الصحف الرسمية، إلى احتلال بغداد من قبل قوات التحالف الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من نيسان 2003م.

المبحث الثالث

الصحافة العراقية بعد احتلال العراق في 2003م

أولا: القوانين والتعليمات المتعلقة بالإعلام الصادرة من سلطة الاحتلال والحكومة العراقية المشكلة من قبله:

بعد احتلال العراق وسقوط نظام الدولة في 9 نيسان 2003م، شهدت الساحة العراقية فوضى عارمة اجتاحت مرافق الحياة كافة، وتوزع الناس في الداخل بين مصدوم بواقع جديد لم يألفه ولم يضعه في حساباته، وبين متردد في التعامل مع هذه الواقع، وفريق ثالث استبشر بالاحتلال وسقوط النظام وغياب السلطة، وفريق رابع حزم أمره على مقارعة الاحتلال ومقاومة مشروعه.

وقدمت مع الاحتلال أحزاب سياسية تشكلت خارج البلاد تحمل أجندات مختلفة، لا يخلو معظمها من الارتباط بأجندات دول أجنبية تريد تحقيق مصالحها في العراق بعد سقوط نظام الدولة فيه، وأصدرت هذه الأحزاب وبعض التيارات الدينية صحفا ومجلات وأنشأت إذاعات وراحت تؤسس لقنوات فضائية تعبر عن سياستها وفكرها السياسي أو الديني.

ومنذ استلام السلطة في العراق من قبل قوات الاحتلال في الرابع من نيسان عام 2003م، أصدرت تلك القوات جملة أوامر تتعلق بالصحافة والإعلام في العراق وهي كما يأتي[41]:

1- القانون رقم(14) لسنة 2003م، المتضمن قرار حل وزارة الثقافة والإعلام في 23 نيسان 2003م، وإيقاف إصدار الصحف والمجلات ووسائل الإعلام التي

كانت تصدر في مدة حكم النظام السابق، وحدد ضوابط عامة للصحافة الصادرة بعد سقوط النظام السابق للاحتلال، حيث جاء فيه: " منع وسائل الإعلام من بث أو نشر أية مادة

2-القرار المرقم(6) في حزيران 2003م، الذي نص على تأسيس شبكة الإعلام العراقية، بوصفها هيأة مستقلة للإعلام، تحل محل وزارة الإعلام المنحلة[42]، والتي كانت تمتلك في بداية تأسيسها محطة تلفزيونية، ومحطتين إذاعيتين(AM-FM) وجريدتين هما(سومر والصباح)[43].

3-التكليف الصادر في تموز 2003م إلى(سايمون هالسوك) المتحدث الرسمي والمشرف على سلطات الأمم المتحدة في كوسوفو، بالإشراف على شبكة الإعلام العراقية، وتنظيم الأنشطة الإعلامية في العراق.

وتعد النقاط المذكورة أعلاه هي المرتكزات الأساسية التي اعتمدت في تنظيم عمل الإعلام الرسمي الصادر عن حكومة الاحتلال ومن ثم حكومة العراق الملتزمة باتفاقيات مع الاحتلال، والأمم المتحدة.

وفي ضل غياب قانون واضح ينظم عمل الإعلام ومؤسساته الصحفية، فان الساحة الإعلامية في العراق أصبحت مكشوفة لكل من يريد أن يدلي برأيه ، دون ضوابط قانونية حقيقية، الأمر الذي سهل على العديد من الصحف والإذاعات والقنوات التلفزيونية بشقيها الأرضي والفضائي الظهور في مدة احتلال العراق، وتعود معظم الصحف التي حافظت على استمرارها في الصدور إلى الأحزاب المشاركة في العملية السياسية أو التيارات الدينية أو العرقية التي تشكلت لدوافع طائفية أو عرقية بعد احتلال العراق.

وطغت على هذه المرحلة الكثير من الصعوبات التي واجهت العمل الصحفي، وشهدت عمليات تصفية جسدية لكثير من الصحفيين، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد الإعلاميين الذين قضوا في العراق منذ

احتلاله في التاسع من نيسان 2003م ولغاية نيسان من عام 2007م، بلغ واثنين وثلاثون ومائتين اعلامي [44].

وفي نيسان عام 2004م اتخذ مجلس الحكم في العراق المشكل من قبل الحاكم المدني الأمريكي للعراق(بول بريمر) قرارا بتشكيل (هيأة الاتصال والإعلام) رصد لها مبلغ ستة ملايين دولار أمريكي، تقوم بمهمة تنظيم العمل الإعلامي للحكومة العراقية، وترأس هذه الهيئة (جلال الماشطة)[45].

وبعد تشكيل الحكومة العراقية بإشراف حكومة الاحتلال، أصدرت قانون الدفاع عن السلامة الوطنية رقم واحد لسنة 2004م، الذي جاء في المادة الثالثة رابعا منه: يحق لرئيس الوزراء فرض الرقابة على المؤسسات الإعلامية وتفتيشها ومعاقبة المخالفين بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنين والغرامة بمبلغ لا يزيد على مليون دينار عراقي، أو بإحدى هاتين العقوبتين[46].

ثانيا: الصحف الصادرة في مدة الاحتلال:

صدر في العرق بعد احتلاله بمدة قصيرة أكثر من ثمانين ومائة صحيفة ومجلة توزعت بين يومية وأسبوعية وشهرية ونصف شهرية، مستغلة عدم وجود ضوابط تحدد آلية إصدار المطبوعات، بعد سقوط نظام الدولة في العراق، تعطل معظمها بعد مدة من صدورها، بينما استمرت صحف الأحزاب السياسية وبعض الصحف التابعة للتيارات الدينية في الصدور، ومن الصحف التي صدرت بعد الاحتلال مباشرة ما يأتي[(47)]:

1- **جريدة الزوراء:** وهي جريدة ناطقة باسم الحزب الوطني العراقي، صدر أول عدد لها في بغداد في 17 نيسان 2003م.

2- **جريدة طريق الشعب:** وهي جريدة أصدرها الحزب الشيوعي العراقي في 20 نيسان 2003م.

3- **جريدة الدعوة:** وهي جريدة تمثل فكر حزب الدعوة الإسلامية، صدرت في الأول من أيار 2003م.

4-**جريدة المؤتمر:** وهي جريدة ناطقة باسم تنظيم المؤتمر الوطني العراقي (احمد الجلبي) صدر عددها الأول في 8 أيار 2003م.

5-**جريدة التآخي:** وهي جريدة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وهي من الصحف التي كانت تصدر في شمال العراق، إلا أنها بدأت دورتها الثالثة في الصدور في بغداد في العاشر من أيار 2003م.

6-**جريدة الطليعة:** وهي جريدة الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري، صدر عددها الأول في 22 ايار2003م.

7-**جريدة البيان:** وهي جريدة أصدرها حزب الدعوة الإسلامية في الثاني من حزيران 2003م.

8-**جريدة صدى الأمة:** وهي جريدة ناطقة باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، صدرت في النصف الأول من شهر أيار 2003م.

9-**جريدة العمل الإسلامي:** وهي جريدة صدرت عن منظمة العمل الإسلامي ظهرت في بغداد في حزيران 2003م.

10- **جريدة الدستور:** وهي جريدة صدرت عن حركة الاتحاد الدستوري الملكي الهاشمي، في حزيران 2003م.

وتعد الصحف أعلاه من أوائل الصحف التي وزعت في بغداد وتداولها بعض القراء، والتي يمكن القول عنها إنها قدمت مع الاحتلال وكانت جزءا من مشروعه، ولم ينته عام 2003م، حتى صدر ما يقرب من (180) جريدة ومجلة، وفي العام الثاني من عمر الاحتلال أي في عام 2004م، وصل العدد بحدود (235) جريدة ومجلة توزعت بين يومية

وأسبوعية ونصف شهرية وشهرية، وفي عام 2005م تزايد العدد ليصل إلى (346) مجلة وجريدة[48].

ثالثا: سمات الصحافة الصادرة في مدة الاحتلال:

يمكن للباحث بعد استعراضه لأهم الصحف ووسائل الإعلام الأخرى التي صدرت أو بثت موادها بعد احتلال العراق، أن يحدد بعض النقاط التي تمثل سمات الوسائل الإعلامية في العراق في تلك المدة وهي كما يأتي:

1- كانت معظم وسائل الإعلام العراقية تعبر عن توجهات دينية طائفية أو عرقية.

2- تبعية هذه الوسائل إلى أحزاب سياسية أو تيارات دينية.

3- بعدها عن الخطاب الوطني الشامل للعراق بكل أطيافه مع استثناءات بسيطة لبعض وسائل الإعلام المعارضة.

4- عدم استمرارها في الصدور لمدة طويلة، فقد تميزت معظم الصحف والمجلات بقصر عمرها.

5- لم يكن لمعظم الصحف والمجلات مواقع ثابتة لإدارتها.

6- تميز العمل في المؤسسات الإعلامية بالمخاطرة، فقد تعرض الإعلاميون للتصفية الجسدية.

7- غياب القوانين والأنظمة التي تنظم عمل الإعلام والعاملين فيه.

8- شهدت هذه المدة ظهور المئات من المؤسسات الإعلامية في سابقة لم يشهد لها العراق مثيلا عبر تاريخه.

9- افتقار اغلب المؤسسات الإعلامية إلى أخلاقيات مهنة الإعلام، من حيث الالتزام بقواعد وأخلاقيات مهنة الصحافة في المصداقية والمهنية.

10- التمجيد لشخصيات معينة تقف خلف تمويل هذه المؤسسات الإعلامية.

نتائج البحث

يمكن إيجاز أهم الاستنتاجات التي خلص إليها البحث بما يأتي:

أولا: بعد تعرض العراق للاحتلال الأمريكي، تحول الإعلام العراقي من إعلام تحكمه القوانين والضوابط إلى إعلام فوضوي مثل انعكاسا للفوضى السياسية التي مرت بها الساحة العراقية.

ثانيا: تميزت وسائل الإعلام العراقية بعد احتلال العراق بتبعيتها لإحدى الجهات السياسية أو الدينية، وكانت في معظمها تفتقر إلى المهنية الإعلامية.

ثالثا: تميزت القوانين التي حكمت الإعلام في العراق بأنها تطورت عن قانون المطبوعات العثماني، مع تطورات بسيطة تماشت مع التطورات الحاصلة في الإعلام من حيث الوسائل.

رابعا: بعد احتلال العراق أصدرت سلطات الاحتلال جملة قرارات وتعليمات قيدت حرية الإعلام في العراق ببعض القيود التي تهدف إلى تعزيز سيطرة الاحتلال على العراق.

خامسا: تعرض الصحفيون في العراق بعد احتلاله في 2003م إلى تصفيات جسدية أودت بحياة المئات منهم، في سابقة لم يشهدها العراق على مر التأريخ.

سادسا: شهدت وسائل الإعلام العراقية تطورا كميا كبيرا بعد احتلال العراق بعد أن كانت تلك الوسائل تعد على أصابع اليد.

سابعا: أصبحت ملكية وسائل الإعلام العراقية ملكية خاصة بعد أن كانت ملكيتها حكرا على الحكومات المتعاقبة التي حكمت العراق.

Abstract

Is the period that followed the U.S. occupation of Iraq in the ninth of April, 2003, of the key moments in the history of Iraq, so that the effects of occupation did not exclude the molecule from the aspects of cultural life and the political and media only and is affected by aspects of the different formats, and media is its means all of the most important institutions affected by that occupation, and released him from laws and regulations governing the work of the media in Iraq in that period, therefore, this research documents for the task from the date of the Iraqi media, and tries to discover the reality of the Iraqi media after the occupation of Iraq in 2003, and recognize the laws and legislation, which ruled that the media and organized the newspapers and magazines, television channels and authorized radio stations, and became the research Title: The reality of the Iraqi media after the occupation of Iraq in April 2003, a descriptive study of the laws and regulations that governed the media in Iraq.

هوامش البحث

1. ينظر: طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق،(عمان: الدار العربية للعلوم، 2004م) ص 124-127.

2. ينظر: سنان سعيد، حرية الصحافة حتى عام 1917، دراسات في الصحافة العراقية، السلسلة الإعلامية 30، (بغداد: وزارة الإعلام، 1972م)، ص ص8-9.

3.ينظر: فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية،(بيروت: المطبعة الأدبية، 1933م)، ص 241.

4. ينظر: روفائيل بطي، الصحافة في العراق، (القاهرة: معهد الدراسات العالية، 1955م)، ص35.

5. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية منذ عهد مدحت باشا والي العراق حتى نهاية عام 1933م، الطبعة الثالثة،(صيدا: مطبعة العرفان، 1971م)، ص 7.

6. ينظر: يعقوب يوسف كوريا، حكايات عن الصحافة في العراق، الجزء الأول (بغداد: الشركة المركزية للطباعة والإعلام، 1969م)، ص13.

7. ينظر: روفائيل بطي، الصحافة في العراق، الصحافة في العراق، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية ،1955م)، ص131.

8. ينظر: منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من 1896-1921،(بغداد: مطبعة الإرشاد ، 1969م)، ص182.

9. ينظر: منير بكر التكريتي، الزوراء، نشوؤها وتطورها – ألفاظها وأساليبها ، من بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية 1869-1969م، (بغداد: مطبعة دار الجمهورية، 1969م)، ص6.

10. ينظر: فائق بطي ، الموسوعة الصحفية العراقية، (بغداد: مطبعة الأديب البغدادية،1976م) ص11.

11. ينظر: جريدة الرقيب البغدادية، العدد (115) ، 15 مارس–آذار 1910م.

ينظر أيضا: جريدة ولاية البصرة الرسمية، العدد (9)، 25 مارس–آذار 1909م.

12. ينظر: محمد عبد الرحمن الشامخ، الصحافة في الحجاز (1908–1941م)،(بيروت: دار الأمانة، 1971م)، ص56،63.

13. ينظر: خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم، (القاهرة: دار المعارف بمصر، بدون تاريخ)، ص 109. ينظر أيضا: منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية، مصدر سبق ذكره، ص66.

14. ينظر: رجب بركات، من صحافة الخليج العربي، الصحافة البصرية بين المدة 1889–1973، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،(بغداد: مطبعة الإرشاد ، 1977م)، ص18 ،ص72–75.

15. ينظر: هادي طعمة، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية، دراسة في الحملة الدعائية البريطانية 1914–1921،(بغداد: دار الحرية للطباعة، 1984م)، ص101–105.

16. ينظر: عبد الرحمن فوزي، الرقابة على المطبوعات في العراق – شيء من تاريخها، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1981م)، ص6–8.

17. ينظر: فائق بطي، تطور المقال في الصحافة العراقية، دراسات في الصحافة العراقية، السلسلة الإعلامية 30 (بغداد: وزارة الإعلام، ، 1972م)، ص 32.

18. ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 234، في 1924/10/26م.

19. ينظر: عبد الله إسماعيل البستاني، حرية الصحافة – دراسة مقارنة،(القاهرة: دار النهضة العربية، 1950م)، ص104.

20. ينظر: دار الكتب والوثائق، المكتبة الوطنية، ملفه تسلسل 108، (بغداد: وزارة الإرشاد، مديرية التوجيه والإذاعة، من تاريخ 1948/10/10 – 1961/10/20م).

21. ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 1280، في 1934/8/3.

22. ينظر : عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام 1988م)، ص200-202.

23. ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 3510 في 1954/11/16.

24. ينظر: فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص11.

25. ينظر: خالد حبيب الراوي، ثوابت السياسة الإعلامية في العراق، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد السابع، (تموز 1993م)، ص24.

26. ينظر: فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ،(بغداد: مكتبة بغداد، 1969م)، ص192.

27. ينظر: سلوى زكو، العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية،(بغداد: مطبعة الجمهورية، 1969م) ص3-4.

28. ينظر: أديب مروة، الصحافة العربية – نشأتها وتطورها،(بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1961م)، ص 322-323،. ص324

29. ينظر: منير بكر التكريتي، أدباء صحفيون،(بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1979م)، ص9.

30. ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد 214، في 1959/8/22م.

31. ينظر: خالد حبيب الراوي، سياسة الأمن الإعلامي في العراق، مجلة الأمن القومي ، العدد 11،بغداد، 1989م ، ص52.

32. ينظر: فائق بطي، صحافة العراق تاريخها وكفاح أجيالها، (بغداد:مطبعة الأديب البغدادية، 1968م)، ص213. ينظر أيضا: المركز العربي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي، (القاهرة: مطابع دار الشعب، 1976م)، ص138.

33. ينظر: لـؤي مجيـد حسـن، الخصـائص المهنيـة للصـحفيين العـراقيين، أطروحـة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ،كلية الآداب، قسم الإعلام،1995م، ص118.

34. ينظر: فائق بطي، صحافة تموز وتطور العراق السياسي،(بغداد: مطبعة الأديب البغداديـــة، 1976م)، ص 75-81.

35. ينظر: عبد الرحمن علي حمد، الصحافة العراقية في ظل ثورة 8 شباط 1963، رسالة ماجستير، قسم الإعلام ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1995م، ص 93.

36. ينظر: خالد حبيب الراوي، ثوابت السياسة الإعلامية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص25.

37. ينظـر: وائـل البكـري، تطـور النظـام الصـحفي فـي العـراق، بغـداد، وزارة الثقافـة والإعلام، 1994، ص58..

38. ينظر: هادي نعمان الهيتي ، الاتصال الجماهيري في العراق – وسائله واتجاهاته السياسية، أطروحة دكتوراه في الإعلام غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، 1980، ص135.

39. ينظر: حميد جاعد محسن، التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق، مجلة الإعلام العربي، تونس ، العدد الأول، حزيران، 1983، ص26.

40. ينظـر: يـاس خضـير البيـاتي، الصـحافة العراقيـة المعاصـرة – جدليـة الوظيفـة السياسـية ولغـة التعبيـر فـي الكتـاب الوثيقـة،(بغـداد: دار الحريـة، 1995م)، ص180.

41. ينظر: مؤيد الخفاف، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003 وحتى نيسان 2005م، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (2)، حزيران2006م، ص45.

42. ينظـر: وائـل عـزت البكـري، تشـريعات الصـحافة فـي العـراق، مجلـة الباحـث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (2)، حزيران2006م، ص217.

43. ينظر: جريدة الصباح ، العدد ،73، 24 أيلول ، 2003.

44. ينظر: جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3979 ، 17آب 203 ، ينظر نص الأمر في الملحق رقم 6.

45. ينظر: فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثلاثون، العدد (347)، بيروت، كانون الثاني 2008م، ص122.

46. ينظر: مؤيد الخفاف ، مصدر سابق ، ص46.

47. ينظر: فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص124.

48. ينظر: صحيفة الرقيب ، العدد 213 ، 30 آذار 2004.

49. ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد ، 3987 ، بغداد ، أيلول 2004.

50. ينظر: سعد الدين خضر ، صحف العراق بعد العاشر من نيسان 2003 تطبيق وتوثيق (الموصل: بدون دار نشر ، 2006م)، ص19 وما بعدها

51. ينظر: مؤيد الخفاف ، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003 وحتى نيسان 2005 ، مجلة الباحث الإعلامي ، كلية الأعلام ، العدد الثاني ، حزيران 2007م ، ص47.

مصادر البحث ومراجعه

أولا: الكتب:

1. أديب مروة، الصحافة العربية – نشأتها وتطورها،(بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1961م).

2. خالد حبيب الراوي، ثوابت السياسة الإعلامية في العراق، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد السابع، (تموز 1993).

3.رجب بركات، من صحافة الخليج العربي، الصحافة البصرية بين المدة 1889–1973 ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1977م).

4.روفائيل بطي، الصحافة في العراق، (القاهرة: معهد الدراسات العالية، 1955م).

5.سعد الدين خضر ، صحف العراق بعد العاشر من نيسان 2003 تطبيق وتوثيق (الموصل: بدون دار نشر ، 2006م).

6.سلوى زكو، العلاقة التاريخية بين الصحافة والسلطة في العراق، بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية،(بغداد: مطبعة الجمهورية، 1969م).

7.سنان سعيد، حرية الصحافة حتى عام 1917، دراسات في الصحافة العراقية السلسلة الإعلامية 30،(بغداد: وزارة الإعلام، 1972م).

8.طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق،(عمان: الدار العربية للعلوم، 2004م).

9.عبد الرحمن فوزي، الرقابة على المطبوعات في العراق – شيء من تاريخها،(بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1981م).

10. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية منذ عهد مدحت باشا والي العراق حتى نهاية عام 1933، الطبعة الثالثة،(صيدا: مطبعة العرفان، 1971م).

11. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، الجزء الخامس، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م).

12. عبد الله إسماعيل البستاني، حرية الصحافة – دراسة مقارنة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1950م).

13. فائق بطي، تطور المقال في الصحافة العراقية، دراسات في الصحافة العراقية، السلسلة الإعلامية 30، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1972م).

14. فائق بطي، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ،(بغداد: مكتبة بغداد، 1969م).

15. فائق بطي، صحافة تموز وتطور العراق السياسي، (بغداد: مطبعة الأديب البغدادية، 1976م).

16. فائق بطي، صحافة العراق تاريخها وكفاح أجيالها، (بغداد:مطبعة الأديب البغدادية، 1968م).

17. فائق بطي، الموسوعة الصحفية العراقية، (بغداد: مطبعة الأديب البغدادية، 1976م).

18. فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، (بيروت: المطبعة الأدبية، 1933م).

19. محمد عبد الرحمن الشامخ، الصحافة في الحجاز (1908–1941م)، (بيروت: دار الأمانة، 1971م).

20. المركز العربي للدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير، معاهد الصحافة والإعلام في الوطن العربي، (القاهرة: مطابع دار الشعب، 1976م).

21. منير بكر التكريتي، أدباء صحفيون، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1979م).

22. منير بكر التكريتي، الزوراء، نشوؤها وتطورها – ألفاظها وأساليبها، من بحوث العيد المئوي للصحافة العراقية 1869–1969م(بغداد: مطبعة دار الجمهورية ، 1969م).

23. منير بكر التكريتي، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية من 1896–1921، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1969م).

24. هادي طعمة، الاحتلال البريطاني والصحافة العراقية، دراسة في الحملة الدعائية البريطانية 1914–1921، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1984م).

25. وائل عزت البكري، تطور النظام الصحفي في العراق، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1994م).

26. ياس خضير البياتي، الصحافة العراقية المعاصرة – جدلية الوظيفة السياسية ولغة التعبير في الكتاب الوثيقة، (بغداد: دار الحرية، 1995م).

27. يعقوب يوسف كوريا، حكايات عن الصحافة في العراق، الجزء الأول، (بغداد: الشركة المركزية للطباعة والإعلام، 1969م).

ثانيا: البحوث المنشورة في المجلات المحكمة:

28. حميد جاعد محسن، التنمية والتخطيط الإعلامي في العراق، مجلة الإعلام العربي، تونس ، العدد الأول، حزيران، 1983م.

29. خالد حبيب الراوي، سياسة الأمن الإعلامي في العراق، مجلة الأمن القومي ، العدد 11،بغداد، 1989م.

30. فاضل البدراني، واقع الصحافة العراقية في زمن الاحتلال الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الثلاثون، العدد (347)، بيروت، كانون الثاني 2008م.

31. مؤيد الخفاف، الصحافة العراقية في عامين من 9 نيسان 2003 وحتى نيسان 2005م، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (2)، حزيران2006م.

32. وائل عزت البكري، تشريعات الصحافة في العراق، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد (2)، حزيران2006م.

ثالثا: الجرائد:

33. جريدة الصباح ، العدد ،73، 24 أيلول ، 2003م.

34. جريدة الرقيب ، العدد 213 ، 30 آذار 2004م.

35. جريدة الرقيب البغدادية، العدد (115) ، 15 مارس–آذار 1910م.

36. جريدة الوقائع العراقية، العدد 234، في 26تشرين الاول1924م.

37. جريدة الوقائع العراقية، العدد 1280، في 3 آب1934م.

38. جريدة الوقائع العراقية، العدد 3510 في 16 تشرين الثاني1954م.

39. جريدة الوقائع العراقية، العدد 214، في 22 آب1959م.

40. جريدة الوقائع العراقية ، العدد 3979 ، 17آب 2003م، الملحق رقم 6.

41. جريدة الوقائع العراقية، العدد ، 3987 ، بغداد ، أيلول 2004م.

42. جريدة ولاية البصرة الرسمية، العدد (9)، 25 مارس–آذار 1909م.

رابعا: الوثائق الرسمية:

43. دار الكتب والوثائق، المكتبة الوطنية، بغداد، ملفه تسلسل 108، مديرية التوجيه والإذاعة، وزارة الإرشاد، من تاريخ 1948/10/10 – 20 تشرين الاول1961م.

خامسا: رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

44. عبد الرحمن علي حمد، الصحافة العراقية في ظل ثورة 8 شباط 1963، رسالة ماجستير، قسم الإعلام ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1995م.

45. لؤي مجيد حسن، الخصائص المهنية للصحفيين العراقيين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ،كلية الآداب، قسم الإعلام،1995م.

46. هادي نعمان الهيتي ، الاتصال الجماهيري في العراق – وسائله واتجاهاته السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، القاهرة، جامعة القاهرة، 1980م.